

مكرر في المقالة وما عرفت الهبة خلط الموهوب له فاعلمنا فذلك النقص
ورجع الزيد فانه يكون المعتصم **ص** ولم يتبعه اذ يدعى ان لها اوصافا
او من كراهي **ص** يعني ان من شرط صحة الاعتصام ايضا ان لا يكون الولد
قد تزوج او عند الاجل الهبة فان ذلك مانع للاعتصام وسواء ان الولد كل
او انما ولا يبر من صدق صاحب الدين فالنداء من اجل الهبة والكنفي في
ذلك فقد اريد وجهه فلو تداين لغير الهبة بان كان غنيا او كانت الهبة
فليكن في نفسها لا يزوج ولو كان له مال فالتزويج والتداين حينئذ
لا يمنع من اعتصامها والاب او الام المعتصم وكذلك اذ وطئ الولد الباطن
الامة الموهوبة فانه يمنع الاعتصام من باب اوله اجمعت وكذلك اذا
كانها او غيرها او اعتقها الاجل واعتقد بالتيقن ان اقتصاص الكبر لا
من غير بالغ واذا تزوج النص المتقدر وكذلك ينعى الاعتصام
بمصر الولد الموهوب له او غيرها خوفا لتعلق ورثته بالهبة او من
الراهب ان اعتصم بها صار لغيره وهو وارث وقد يكون اجيبا من الاب
ص ان الذي يبيع على هذه الاحوال **ص** يعني ان الاب او الام اذا وهبت
احدهما له هبة وهو من تزوج او وهو عدل بان او وهو من تزوج فانه ان
يترجم هبته لانه وجود هذه الاحوال وقت الهبة لا يكون مانعا من الاعتصام
ثم ان الاستيفاء منقطع لان ما قبله جهاد اوقف الهبة وهو مبدء الحرام
ص او تزويج المرض على الختان **ص** يعني ان مرض الاب او الام او الولد اذا زال
فانه يجوز الاعتصام على ما احتاره النبي وما التكاثر اكد ابيته
اذ ازال افانته يلقون على عدم حوز الاعتصام والفرق بين المرض
والتكاثر والمد ابيته ان المرض اهدم بجاهله الناس عليه بل هو من عند
الله تعالى فاذا زال اعتصام بخلاف التكاثر والمد ابيته انه
لم يهدم الناس عليه فاذا زال فانه لا يبرود الاعتصام ومجمل
علاوة

هذا هو الوجه الثاني في الاعتصام
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية

المعنى خلافاً وقوله هذا اللفظ في التوضيح هو ان الناس **ص** وهو ملك صدقة
يعني ان عهد الصدقة ايجلك من تحقق ما يبيع او يهدى صدقة
او من ذلك مكره واخرى بالصدقة من الهبة فانه يجوز ان يملك الموهوب
واخرى بغيره بغير ملك ما اذا احتاجت له بملك فانه لا الهبة فيه
السياسة **ص** ويستثنى من لام المولى العربية كما من قوله وخصه قوله
هفاهه اشتراكية تيسر **ص** ولا يرتكبها او يملكها **ص** ما من ذلك
دايماً وانها في كل ملك غلبت المصلحة ان من صدقة بصدقة على ولد
او على اجبي فيسره انما يرتكبها او انما يعمل من غلبت بوجهه ويشرب منها
والتي على سبيل الكراهية **ص** وهل الان يرتكب الابن الكبر في حق المولى
تاويلان **ص** يعني انه الاب او الام ان الصدق احد على ولد الكبر
الرشيد بصدقة من المصام ورجى الولد ان يشرب اربع الامه منها اي
من لبنها على حوت ذلك اذ فيه تاويلان **ص** وما الولد الصخر فانه يجوز
احدهما ان يشرب من الصدقة ولو من الولد الصخر بذلك ولا يجوز
الذي يزوج من الفلوات كذلك **ص** وينبغي على ابي الفداء **ص** يعني
ان الاب اذا اتصل على ولد بصدقة فافتقر الاب فانه يصدق عليه هذا
ويخرج المهر ويتقوى بجارية او عبد للفقير ويتقوى **ص** تقدمه ان
قال ولاب اعتصمها من ولد وعطف هذا عليه من حيث يجوز والمضى
ان الاب اذا تصدق على ولد الصغر بامرته فنحن بامرته فله ان يتوهم ما عدا
نفسه للضرورة وتبنيته حتى في اليقظة لاجل الولد ويشهد به السوا السد
تصدق بها على ولد الكبر او على من يملك حتى فانه يجوز لمن يبيعها ان
يخالف ذلك الصغر لاجل ان يتوهم على نفسه عدلان تصدق به على
ولد الصغر ويقتضى في القيمة للولد اجل الصغر كالمصلحة التي في التجارة
التي يجرها بل المدة انما لا تقدر على ان يملكها ولا يملكها الا بالصدق
الذي يجرها بل المدة انما لا تقدر على ان يملكها ولا يملكها الا بالصدق

وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية

من الاعتصام
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية

مكرر في المقالة وما عرفت الهبة خلط الموهوب له فاعلمنا فذلك النقص
ورجع الزيد فانه يكون المعتصم **ص** ولم يتبعه اذ يدعى ان لها اوصافا
او من كراهي **ص** يعني ان من شرط صحة الاعتصام ايضا ان لا يكون الولد
قد تزوج او عند الاجل الهبة فان ذلك مانع للاعتصام وسواء ان الولد كل
او انما ولا يبر من صدق صاحب الدين فالنداء من اجل الهبة والكنفي في
ذلك فقد اريد وجهه فلو تداين لغير الهبة بان كان غنيا او كانت الهبة
فليكن في نفسها لا يزوج ولو كان له مال فالتزويج والتداين حينئذ
لا يمنع من اعتصامها والاب او الام المعتصم وكذلك اذ وطئ الولد الباطن
الامة الموهوبة فانه يمنع الاعتصام من باب اوله اجمعت وكذلك اذا
كانها او غيرها او اعتقها الاجل واعتقد بالتيقن ان اقتصاص الكبر لا
من غير بالغ واذا تزوج النص المتقدر وكذلك ينعى الاعتصام
بمصر الولد الموهوب له او غيرها خوفا لتعلق ورثته بالهبة او من
الراهب ان اعتصم بها صار لغيره وهو وارث وقد يكون اجيبا من الاب
ص ان الذي يبيع على هذه الاحوال **ص** يعني ان الاب او الام اذا وهبت
احدهما له هبة وهو من تزوج او وهو عدل بان او وهو من تزوج فانه ان
يترجم هبته لانه وجود هذه الاحوال وقت الهبة لا يكون مانعا من الاعتصام
ثم ان الاستيفاء منقطع لان ما قبله جهاد اوقف الهبة وهو مبدء الحرام
ص او تزويج المرض على الختان **ص** يعني ان مرض الاب او الام او الولد اذا زال
فانه يجوز الاعتصام على ما احتاره النبي وما التكاثر اكد ابيته
اذ ازال افانته يلقون على عدم حوز الاعتصام والفرق بين المرض
والتكاثر والمد ابيته ان المرض اهدم بجاهله الناس عليه بل هو من عند
الله تعالى فاذا زال اعتصام بخلاف التكاثر والمد ابيته انه
لم يهدم الناس عليه فاذا زال فانه لا يبرود الاعتصام ومجمل
علاوة

المعنى خلافاً وقوله هذا اللفظ في التوضيح هو ان الناس **ص** وهو ملك صدقة
يعني ان عهد الصدقة ايجلك من تحقق ما يبيع او يهدى صدقة
او من ذلك مكره واخرى بالصدقة من الهبة فانه يجوز ان يملك الموهوب
واخرى بغيره بغير ملك ما اذا احتاجت له بملك فانه لا الهبة فيه
السياسة **ص** ويستثنى من لام المولى العربية كما من قوله وخصه قوله
هفاهه اشتراكية تيسر **ص** ولا يرتكبها او يملكها **ص** ما من ذلك
دايماً وانها في كل ملك غلبت المصلحة ان من صدقة بصدقة على ولد
او على اجبي فيسره انما يرتكبها او انما يعمل من غلبت بوجهه ويشرب منها
والتي على سبيل الكراهية **ص** وهل الان يرتكب الابن الكبر في حق المولى
تاويلان **ص** يعني انه الاب او الام ان الصدق احد على ولد الكبر
الرشيد بصدقة من المصام ورجى الولد ان يشرب اربع الامه منها اي
من لبنها على حوت ذلك اذ فيه تاويلان **ص** وما الولد الصخر فانه يجوز
احدهما ان يشرب من الصدقة ولو من الولد الصخر بذلك ولا يجوز
الذي يزوج من الفلوات كذلك **ص** وينبغي على ابي الفداء **ص** يعني
ان الاب اذا اتصل على ولد بصدقة فافتقر الاب فانه يصدق عليه هذا
ويخرج المهر ويتقوى بجارية او عبد للفقير ويتقوى **ص** تقدمه ان
قال ولاب اعتصمها من ولد وعطف هذا عليه من حيث يجوز والمضى
ان الاب اذا تصدق على ولد الصغر بامرته فنحن بامرته فله ان يتوهم ما عدا
نفسه للضرورة وتبنيته حتى في اليقظة لاجل الولد ويشهد به السوا السد
تصدق بها على ولد الكبر او على من يملك حتى فانه يجوز لمن يبيعها ان
يخالف ذلك الصغر لاجل ان يتوهم على نفسه عدلان تصدق به على
ولد الصغر ويقتضى في القيمة للولد اجل الصغر كالمصلحة التي في التجارة
التي يجرها بل المدة انما لا تقدر على ان يملكها ولا يملكها الا بالصدق
الذي يجرها بل المدة انما لا تقدر على ان يملكها ولا يملكها الا بالصدق

هذا هو الوجه الثاني في الاعتصام
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية

من الاعتصام
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية
وهو من حيث الولاية